

العنوان:	صرف الممنوع من الصرف
المؤلف الرئيسي:	المذهان، صالح فليح زعل
مؤلفين آخرين:	اللبيدي، محمد سمير نجيب عبد الباقي (مشرف)
التاريخ الميلادي:	2010
موقع:	عمان
الصفحات:	1 - 156
رقم MD:	540902
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الشرق الأوسط
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الصرف ، الممنوع من الصرف، الإعراب، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/540902

التمهيد :

يعد الممنوع من الصرف أحد المباحث النحوية المهمة في اللغة العربية ، فهو الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين ، وإنْ جُرَّ كانت علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة . فلا تكون الكسرة علامة جره إلا إذا اقترن بـ (أل) التعريف ، أو أُضيف . أمَّا التنوين فلا يلحقه ألْبَتَّة ، سواء أكان معرفاً بـ (أل) أم مضافاً .

والأسماء التي تُمنع من الصرف نوعان : نوعٌ يُمنع من الصرف لعلّة واحدة وهي الأسماء المنتهية بألف التأنيث ، وصيغة منتهى الجموع ، ونوع آخر يُمنع لعلتين مجتمعتين إحداهما علة معنوية ، والأخرى علة لفظية ، ويشمل هذا النوع العلم المركب تركيباً مزجياً نحو : حضرموت ، والعلم المزيد بألف ونون زائدتين نحو عثمان ، والعلم المختوم بتاء التأنيث نحو : فاطمة ، وطلحة ، والعلم الأعجمي نحو : إبراهيم ، والعلم المعدول نحو عُمر ، والعلم الموازن للفعل ، نحو : يزيد ، وتُمنع الصفة إذا كانت مختومة بألف ونون زائدتين ، نحو : عطشان ، أو كانت على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، نحو : أحمر حمراء أو كانت معدولة نحو : أخر .

موضوع الدراسة (مشكلة الدراسة) :

وقد وردت ألفاظ في القرآن الكريم على غير ما هو مألوف لقاعدة الممنوع من الصرف التي تقضي بحجب التنوين عن كل ما توافرت له أسباب هذا الحجب ، ومن هذه الألفاظ (سلسلاً) في قول الله - تبارك و تعالى - : " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " ¹ ، و (قواريراً) في قول الله تبارك و تعالى - : " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنِيَّةٍ مِنْ فَضَّةٍ

¹ - سورة الإنسان : 76 : 4 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " .

وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿٥٦﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا¹ . وهذه قراءة متواترة ، قرأ بها الإمام الكسائي ، والإمام نافع المدني ، وهشام ، وأبو جعفر المدني ، وشعبة² . وهي قراءة سبعية . وقد خالفت هذه الألفاظ قاعدة الممنوع من الصرف ؛ لأنها جاءت منونة مع أنها على صيغة منتهى الجموع الممنوعة من الصرف ، وقد علل النحاة ذلك بتناسب هذه الألفاظ مع ما يجاورها .

ومن الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم مغايرة لقاعدة الممنوع من الصرف (سبأ) في قوله - عز وجل - " فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ "³ ، وذكر المفسرون وعلماء النحو أن لفظ (سبأ) يصرف تارة ويمنع تارة أخرى ومنها (ثمود) في قوله - عز وجل - " كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ "⁴ وهذه قراءة الإمام الكسائي . وقد وجه القراء والنحاة هذه القراءات توجيهات مختلفة ، فمنهم من قال : صرفت هذه الألفاظ للتناسب ، وهو ما يسميه أهل اللغة بالإلتباس

¹ - سورة الإنسان : 76 : 15 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنْبِيَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿٥٦﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا " .

² - انظر : كتاب السبعة : 663 ، النشر : 295/2 ، تحبير التيسير في القراءات العشر : 599 ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : 524 ، حجة القراءات : 737 وما بعدها ، التيسير في القراءات : 217 المستتير 663 ، الإمتاع في القراءات العشر : 479 ، فتح الوصيد في شرح القصيد : 2 / 499 وما بعدها شرح الفاسي : 45/3 ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : 429 ، البدور الزاهرة 340 الوافي في شرح الشاطبية : 307 .

³ - سورة النمل : 27 : 22 . كذلك في سورة سبأ : 34 : 15 .

⁴ - سورة هود : 11 : 68 . وضبطت الآية في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم " كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ " .

والمزاوجة¹ . ومنهم من قال : إنَّ القراء قد تأثروا برواية الشعر ، فاعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثراً برواية الشعر² .

والحق أنَّ هذه التوجيهات لا تثبت أمام البحث العلمي ، فهي توجيهات لا ترقى إلى الدليل والبرهان والحجة ، فأما القول بالتناسب فمردود ؛ لأنَّ هذه الألفاظ ليس بينها وبين ما قبلها ، أو ما بعدها تناسب في فواصل الآيات ، أمّا دعوى أنَّ القراء قد اعتادت ألسنتهم صرف الممنوع من الصرف تأثراً برواية الشعر ، فهذا كلام مردود ، ومرفوض أيضاً فقد وردت شواهد شعرية صرفت الممنوع من الصرف ، فعَلَّ النحاة هذه الشواهد بأنَّها ضرورة شعرية . وسيُناقش الباحث هذا القول ويدحضه ؛ لأنَّ العادة اللسانية ليست مبرراً للخروج عن المؤلف وبخاصة في القرآن الكريم .

غاية الدراسة :

غاية هذه الدراسة أنْ تقدم إلى دراسة عن صرف الممنوع من الصرف ، وأنْ توجه هذه القراءات توجيهاً صحيحاً مدعماً بالأدلة العلمية ، وتثبت من خلال ذلك أنَّ صرف الممنوع من الصرف لا ينبغي أنْ يُحال إلى الاضطرار ، أو إلى التناسب ؛ لأنَّه لغة عربية فصيحة وهذه القراءات متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعت الأمة على صحتها وتناقلتها جيلاً بعد جيل إلى أنْ وصلت إلينا ، وأنَّ أمر هذه القراءات معلوم باليقين الذي لا تشوبه الظنون ولا يتطرق إليه الارتياب لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيه كما وضعها

¹ - معاني القرآن وإعرابه : 5 / 260 .

² - الكشف : 5 / 320 .

العلماء ، وهي " ما اجتمعت فيها ثلاث خلال : أن تتواتر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن توافق اللغة العربية ولو بوجه ، وأن توافق المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ¹ .

أهمية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة تصورًا علميًا واضحًا لصرف الممنوع من الصرف ، ويبين الباحث فيها أن صرف الممنوع من الصرف لم يكن للتناسب ، ولا للضرورة الشعرية ، ولا لكونه شاذًا لا يقاس عليه كما قرر النحاة .

وإنما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب ، وهو ما يقوم به الباحث ؛ لإثبات فصاحتها من خلال الشواهد النحوية ، معتمدًا على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية المتواترة ومستأنسًا في الوقت نفسه بالقراءات الشاذة ، كما يعتمد على الأحاديث النبوية الشريفة المتواترة ، وكلام العرب من فترات الاحتجاج .

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة علمية لصرف الممنوع من الصرف إذ إن الدراسات السابقة قد أشارت لهذه المسألة إشارات سريعة غير وافية لم تتجاوز الصفحة أو الصفحتين ، فجاءت هذه الدراسة ؛ لتسد فراغ ما قبلها من الدراسات بما هي عليه من علمية وافية مدعمة بالأدلة العلمية ، والشواهد النحوية ، كما أسلفت ومنبهًا في الوقت نفسه إلى ما ذكره بعض المحدثين من أن الممنوع من الصرف مسألة تطويرية لقواعد اللغة العربية ومنهم الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) .

¹ - شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 38 .

المصطلحات :

الاسم الممنوع من الصرف : " هو الاسم الفاقد للتنوين ، الذي تكون فيه علتان فرعيتان

من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما¹ .

الصرف : " التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكنَ ، وذلك المعنى هو عدم

مشابته للحرف ولل فعل ، كزيد و فرس² .

التنوين : " وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد³ .

القراءات في الاصطلاح : " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كيفيتها

من تخفيف ، وتشديد وغيرهما ، وقيل في تعريفها : " علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله

تعالى واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع⁴ ، وأوّل مَنْ دَوّن في القراءات

القرآنية أبو عبيد القاسم بن سلام ت 225 هـ .

الضرورة الشعرية : قال أبو سعيد السيرافي " اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً

تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرج به عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر المقصود

مع صحة معناه استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان ، وغير ذلك مما لا يُستجاز في

الكلم مثله ، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم

به لاحقاً ، ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطاً ولم يدخل في ضرورة الشعر⁵ .

¹ - انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4 / 107 .

² - المرجع السابق : 4 / 106 .

³ - مغني اللبيب : 2 / 392 .

⁴ - شرح الفاسي على الشاطبية : 1 / 24 .

⁵ - ما يحتمل الشعر من الضرورة : 34 ، انظر ضرائر الشعر : 13 .

ومن شواهد صرف الممنوع من الصرف للضرورة قول الفرزدق :

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بَجْدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا¹

البحر البسيط

هَازِبْنَا	طَمَتْنِ	إِنِّكُنْتَجَا	هَلَهُو
°//°/°/	°//	°//°/°/	°//
مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ	فَعِلُنْ

فلو منع الشاعر العلم المؤنث من الصرف لاختل الوزن العروضي ، ولأصبحت التفعيلة الثانية (///) وهذه التفعيلة ليست من تفعيلات البحر البسيط .

مجتمع الدراسة :

تقع هذه الدراسة في مجال صرف الممنوع من الصرف وبخاصة صرف الممنوع من الصرف الذي يُحيله النحاة والمفسرون إلى التناسب حيناً وبخاصة في ما ورد منه في القرآن الكريم ، وإلى الشذوذ والاضطرار في ما ورد في غيره حيناً آخر .

منهجية الدراسة :

أمّا منهجية الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، فإن كان الشاهد من الشواهد الشعرية ، قَطَعَ البيت تقطيعاً عروضياً ؛ لِيُبينَ أَنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن للضرورة الشعرية في كثير من الأحيان ، ولا لإقامة الوزن كما زعم النحاة ، بل جاء لغة فصيحة من لغات العرب .

الدراسات السابقة :

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، وكان لها في البحث حظ وافر من الاطلاع والمراجعة :

¹ - شرح ديوان الفرزدق : 353 .

- دراسة لعفيف دمشقية (1978) بعنوان : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي .

خلص إلى أنَّ الممنوع من الصرف ربُّما لا يكون من بنية اللغة العربية في الأساس وأنَّ قضية الضرورة الشعرية - في رأيه - بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعمًا لما قعدوه من القواعد وفرضوه على اللغة من أصول ، وأنَّ هناك أكثر من دليل على أنَّ قراءة المنع من الصرف في بعض الصيغ سواء ما كان منها عربيًّا وما ليس بعربي متأخرة في الزمن على قراءة الصرف وأبرز هذه الأدلة وأقواها التزام كتبة المصاحف العثمانية برسم الألف الحامل لتتوين النصب بعد كل صيغة من الصيغ المعتبرة من الصرف في رأي النحاة ¹.

- دراسة لمحمد حماسة (1979) بعنوان : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية

توصل في هذه الدراسة إلى أنَّ مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح لا يُمثل واقعًا لغويًّا حقيقيًّا ، وقد اضطر النحاة إليها اضطرارًا ، نتيجة للمنهج الذي سلكوه في جمع اللغة والتعقيد لها . وخلص إلى أنَّ بعض ما يُسميه النحاة ضرورة إنما هو استعمال لهجي لبعض القبائل ، وتسرب إلى اللغة المشتركة ، ولم يقبله قياس النحاة ، فحكموا عليه بالضرورة إراحة لأنفسهم من عناء بحثه ، وأنَّ بعض ما يسميه النحاة ضرورة ليس في الحقيقة والواقع اللغوي كذلك ؛ لأنَّ له نظائر في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والحديث النبوي والاستعمالات النثرية ².

- دراسة لأميل يعقوب (1992م) بعنوان : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة

والواقع اللغوي .

¹ - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي : 166 .

² - انظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : 697 .

خلص إلى رفض التعليل النحوي بعمامة ، وعلل الممنوع من الصرف بشكل خاص فقد عقد فصلاً كاملاً ناقش فيه علل الممنوع من الصرف علة علة ، وأثبت بطلانها ودعا إلى الأخذ بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة النحو ، ورفض في الوقت نفسه الدعوات التي دعت إلى صرف الممنوع من الصرف ؛ إذ إنها لا تتماشى مع المنهج الوصفي كما أنها ستؤدي إلى دعوات أخرى هدفها التبسيط والتيسير أيضاً فيؤدي في النهاية إلى لغة مختلفة عن اللغة العربية الفصيحة¹ .

• دراسة للراجحي (2008) بعنوان : اللهجات العربية في القراءات القرآنية .

رجح أن تعليل النحاة لصرف الممنوع من الصرف في القراءات القرآنية بالتناسب بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إذ إنَّ صرف الممنوع من الصرف كانت لهجة من اللهجات ويمكن أن تنسب " هذه اللهجة إلى البادية في وسط الجزيرة العربية ، ولعلَّ هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تعرف اللهجة بين اسم وآخر والتفريق متأخر عن عدمه² .

أمَّا الدراسات الأخرى بمجموعها فلم تتطرق إلى مناقشة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف ، وخالفت القواعد النحوية التي قعدها النحاة السابقون فكل ما جاءت به الدراسات السابقة هو إعادة لما ذكره النحاة الأوائل عن الممنوع من الصرف وتوجيههم للشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف للتناسب أو للضرورة الشعرية ، أو شاذة لا يقاس عليها ، وقد جاءت إشارات سريعة لصرف الممنوع من الصرف في كتب النحاة

¹ - انظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 281 ،

² - اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 185 .

المعاصرين ، ولكنها لم تتجاوز الصفحة ، أو الصفحتين فكان لا بد من دراسة تناقش هذه الشواهد النحوية على أسس علمية ، وتضع لها توجيهًا نحويًا دقيقًا .

وبناء على ما سبق ؛ فإنَّ هذه الدراسة لا تتكر الضرورة الشعرية إذا اقتضاها الوزن غير أنَّ ثمة أبياتاً وردت عن العرب قد صرفت الممنوع من الصرف ، وأنَّه لا مبرر لإغفالها أو صرف النظر عنها ، وهو ما أراد الباحث إثباته في رسالته ، مؤكِّدًا أنَّ صرف الممنوع لغة فصيحة من لغات العرب القديمة .

الفصل التمهيدي

الممنوع من الصرف وعقله

الممنوع من الصرف وعلة

قسّم النحاة الكلمة في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف وجعلوا لكل قسم منها علامات يُعرف بها ، فالاسم : ما دلّ على مسمّى ، والفعل : ما دلّ على حدث مقترن بزمن ، والحرف ما دلّ على معنى في غيره¹ .

فمن علامات الفعل قبوله ضمائر الرفع المتحركة ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وحرفي التسويف ، والضمائر الحركية ، أمّا الاسم فمن علاماته قبوله الإسناد والجر والتنوين والنداء ، والحرف يُعرف بأنّه لا يحسن فيه شيء من هذه العلامات .

والاسم عند النحاة له أقسام كثيرة فيُقسّم من حيث البناء والإعراب إلى مبني ومعرب ويُقسّم من حيث الصحة والاعتلال إلى معتل وصحيح ، ويُقسّم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، ويُقسّم من حيث التعريف والتذكير إلى معرفة ونكرة .

وموضوعنا في هذه الدراسة هو الاسم المعرب وهو الاسم الذي يتغير آخره وفق العوامل الداخلة عليه ، وهذا الاسم نوعان : نوع يدخله التنوين ، ويُسمّى الاسم المتمكن والنوع الثاني : لا يدخله التنوين ألبتة ، ويمتنع وجود التنوين فيه ، وهو الاسم المتمكن غير أمكن ويُسمّى بعض النحاة الاسم الممنوع من الصرف ، وبهذا الاسم اشتهر بين النحاة² .

ويرى النحاة أنّ الاسم المتمكن هو الاسم الذي يقبل التنوين ، وهذا دليل على أنّه متمكن في الاسمية ، "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لِمَا يستتقلون"³ ، " وتمكنه من باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيُمنع

¹ - انظر شرح جمل الزجاجي : 1 / 9 .

² - انظر المرجع السابق : 1 / 22 .

³ - الكتاب : 1 / 22 .

الصرف "1. أمّا الاسم المتمكن غير أمكن فهو الاسم الذي حُرِمَ التتوين لعلّة ، " فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنّه إنّما فعل ذلك به لأنّه ليس له تمكن غيره ، كما أنّ الفعل ليس له تمكن الاسم "2 .

معنى الصرف

يرى اللغويون أنّ معنى الصرف في اللغة : ردُّ الشيء عن وجهه ، والصرفُ التوبةُ يقال : لا يُقبلُ منه صرفٌ ولا عدلٌ ، وقال تعالى : " فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا "3 ، وقد جاء في الحديث : من طلب صرفَ الحديث4 ، قال أبو عبيد : صرفُ الحديثِ تزيينه بالزيادة فيه ، وصرفتُ الرجلَ عني فأنصرفَ ... والمنصرفُ قد يكون مكاناً ، وقد يكون مصدراً5 والصرف عند الخليل التتوين ، فيقول : " وصرف الكلمة : إجراؤها بالتتوين "6.

الصرف اصطلاحاً :

انقسم النحاة في تعريف الصرف إلى مذهبين : المذهب الأول يرى أنّ الصرف هو التتوين ، وأمّا المذهب الثاني فيرى أنّ الصرف هو التتوين والجر معاً7 .

1 - الموضح المبين في أقسام التتوين : 52 .

2 - الكتاب : 1 / 23 .

3 - سورة الفرقان : 25 : 19 ، قال تعالى : " فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْقَهُ عَذَابًا كَبِيرًا " .

4 - ونص الحديث " مَنْ طَلَبَ صَرْفَ الْحَدِيثِ يَبْتَغِي بِهِ إِقْبَالَ وَجْهِ النَّاسِ إِلَيْهِ " غريب الحديث لابن الجوزي : باب الصاد مع الراء .

5 - انظر : الصحاح ، ولسان العرب ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس : مادة (صرف) .

6 - العين : مادة (ص ، ر ، ف) .

7 - وقد ناقش أبو البقاء العكبري هذا الخلاف فيقول : " حجة الأولين من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه معنى ينبئ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أنّ الصرف في اللغة : هو الصوت الضعيف ، كقولهم : صرف ناب البعير ، وصرفت البكرة ، ومنه صريف القلم والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة ، كغنة الأشياء التي ذكرنا ، وأمّا الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا لأنّه حركة ، فلم يكن صرفاً كسائر الحركات ، ألا ترى أنّ الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تُسمّى =

ولعلَّ المذهب الأوَّل هو الرأي الراجح ، وهو مذهب المحققين ، ومنَ الذين قالوا بهذا الرأي الخليل بن أحمد ، والمبرد ، وأبو البركات الأنباري ، وابن هشام ، وابن عقيل¹ ، وبناء على هذا القول فإنَّ " الصرف هو التتوين وحده ؛ لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم "².
وقد ذكر النحاة عللاً منعت الاسم غير المتمكن من الصرف " وهي تسع ، وإنَّما انحصرت فيها ؛ لأنَّ النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً
ويجمعها قوله :

إِذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْعِ الْمَمَّا بِلَفْظَةٍ فَدَعِ صَرْفَهَا وَهِيَ : الزِّيَادَةُ وَالصِّفَةُ

= صرفاً والوجه الثاني: وهو أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه ، وذلك أنَّ التتوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء أكرس ما قبله أم فُتح فلماً كُسر حين نَوْنٍ عِلْمٌ أَنَّهُ ليس من الصرف ، لأنَّ المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به الوجه الثالث: أنَّ ما فيه الألف واللام لو أُضيفَ لكُسرٍ في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدلُّ على أنَّ الجر سقط تبعاً لسقوط التتوين بسبب مشابهة الاسم الفعل، والتتوين سقط لعلَّة أخرى فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له، واحتج الآخرون من وجهين : أحدهما: أنَّ الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف والثاني: إنَّه اشتهر في عرف النحويين أنَّ غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التتوين، وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلاً في المحدود . والجواب: عن الأوَّل من وجهين: أحدهما: أنَّ اشتقاق الصرف ممَّا ذكرناه لا ممَّا ذكروا وهو أقرب إلى الاشتقاق ، والثاني : أنَّ تقلُّبَ الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً وكذلك تقلُّبَ الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفاً ، وإنَّما يُسمَّى تصرفاً وتصريفاً وأمَّا ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ثمَّ هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإنَّ تقلُّبَهُ أكثر ولا يُسمَّى منصرفاً " . مسائل خلافية : 99 وما بعدها .

¹ - انظر المقتضب : 3 / 255 ، أسرار العربية : 54 ، أوضح المسالك : 4 / 106

شرح ابن عقيل : 2 / 172 .

² - العين : مادة : (ص ، ر ، ف) ، اللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 72

شرح المفصل : 1 / 57 .

وَجَمْعٌ وَتَأْنِيْتُ ، وَعَدَلٌ ، وَعُجْمَةٌ وَإِشْبَاهُ فِعْلٍ ، وَاخْتِصَارٌ¹ وَمَعْرِفَةٌ²

وقد أجمع النحاة على أَنَّ " الأصل في الأسماء الصرف ، وإنما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل "³ ، قد أشار ابن إياز⁴ إلى أَنَّ أصل الأسماء الصرف ، إذ يقول : " أصل الأسماء الصرف لعلتين : إحداهما : أَنَّ أصلها الإعراب فينبغي أَنْ تستوفي أنواعه ، والثانية : أَنَّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد "⁵ ، ووجد النحاة أَنَّ بعض الأسماء قد أشبهت الفعل في عدم وجود التتوين والجر عليها فبدؤوا يعللون ذلك ، فرأوا أَنَّ هذه الأسماء الممنوعة من الصرف " لا بد أَنَّ تجتمع فيها علتان إحداهما ترجع إلى المعنى ، والثانية تعود إلى اللفظ ، وَأَنَّ تكون فيه علة تقوم مقام علتين "⁶ .

وقد قسموا الممنوع من الصرف إلى قسمين : قسم لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وقسم لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تكرر انصرف . وقد نظم علم الدين السخاوي⁷ ذلك إذ يقول :

¹ - الاختصار : هو الاسم المركب تركيباً مزجياً ، فقد عرفه سيبويه بقوله : " هذا باب الشئئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعَيْضَمُوز ، وعنتريس ، وذلك نحو : حضرموت ، وبعلبك " الكتاب : 3 / 296 .

² - الأشباه والنظائر : 2 / 29 .

³ - الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 489 .

⁴ - أبو محمد حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، جمال الدين ، البغدادي (681 هـ) عالم بالنحو من أهل بغداد ، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية . من كتبه (قواعد المطارحة - مخطوط) بالأزهرية ، في النحو ومذاهب النحويين ، و (المحصول - مخطوط) في شرح الفصول لابن معطي . الأعلام : 2 / 234 .

⁵ - الأشباه والنظائر : 2 / 31 .

⁶ - الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 43 .

⁷ - علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي ، كان إماماً علامةً مقرئاً محققاً مجوداً بصيراً بالقراءات وعلها ، وإماماً في النحو واللغة والتفسير عارفاً بالفقه وأصوله طويل الباع في الأدب ، ومن أشهر تصانيفه : شرحان على المفصل ، سفر السعادة وسفر الإفادة شرح أحاجي الزمخشري النحوية ، مات بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وست مئة بغية الوعاة : 2 / 185 .

مَسَاجِدُ مَعَ حُبْلَى وَحَمَرَاءُ بَعْدَهَا
 فَذِي سِتَّةٍ لَمْ تَتَصَرَّفْ كَيْفَمَا أَتَتْ
 وَسَكَرَانُ يَتَلَوُّهُ أَحَادُ وَأَحْمَرُ
 سَوَاءٌ إِذَا مَا عُرِفَتْ أَوْ تَتَكَّرُ
 وَمَعَ عَمْرَانَ قُلُوبٌ : حَضَرَمَوْتُ يُسْطَرُّ
 وَأَحْمَدُ فَاعْدُدْ سَبْعَةَ جَاءَ صَرْفُهَا
 إِذَا نُكِّرَتْ ، وَالْبَابُ فِي ذَلِكَ يُحْصَرُ¹

أَمَّا العِللُ التي منعت بعض الأسماء من الصرف فقد قسمها النحاة إلى نوعين من العِللِ : علة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التانيث ، وصيغة منتهى الجموع ، وعلتين لا بد من اجتماعهما في الاسم ؛ لكي يُمنع من الصرف ، وهما علة معنوية وعلة لفظية ، فالعلة المعنوية تنحصر في الوصفية ، والعلمية ، أَمَّا العِللُ اللفظية فهي سبعة عِللٍ : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتركيب ، والتأنيث ، والعجمة ، وألف الإلحاق .

صيغة منتهى الجموع

تعددت مصطلحات صيغة منتهى الجموع عند النحاة ، فقد عُرِفَ لها عدد من المصطلحات ، فسمَّى سيبويه هذا الجمع " باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل "² وعند المبرد " الجمع المزيد فيه وغير المزيد "³ ، ولكنَّ المبرد زاد أوزاناً لم يذكرها سيبويه إذ يقول : " وما كان على هذا الوزن نحو فعال وفواعل وأفاعيل وأفاعيل "⁴ ، أَمَّا الأشموني فقد سمَّاها " الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل "⁵ ، وهي عند ابن عصفور جمع لا نظير له

¹ - الأشباه والنظائر : 2 / 33 .

² - الكتاب : 3 / 227 .

³ - المقتضب : 3 / 327 .

⁴ - المرجع السابق : 3 / 328 .

⁵ - شرح الأشموني : 3 / 145 .

في الآحاد ، وبين ابن عصفور سبب تسميته ، فيقول : " سُمِّيَ جمعاً لا نظير له في الآحاد لأنَّهُ ليس في الآحاد على وزنه ولا يُجمع " ¹ .

ويمنع النحاة هذا الجمع من الصرف ؛ إذ فيه علة تقوم مقام علتين ، فيرى سيبويه أنَّ علة منعه من الصرف ؛ " لأنَّهُ ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء والواحد أشدُّ تمكناً ، وهو الأوَّل فلماً لم يكن هذا من بناء الواحد ، الذي هو أشدُّ تمكناً ، تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشدُّ تمكناً ، وإنَّما صرفت مقاتلاً وعذافراً ؛ لأنَّ هذا المثال يكون للواحد " ² .

ويذهب المبرد مذهب سيبويه ، إذ يقول : " وإنَّما امتنع من الصرف فيهما ؛ لأنَّهُ على مثال لا يكون عليه الواحد والواحد هو الأصل ، فلماً بآينه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة ، امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد " ³ ، ويذهب الزجاج وابن يعشيش مذهب سيبويه ⁴ .

ويعلّل ابن عصفور منع هذا الجمع من الصرف ، فيقول : " وهذا الجمع يمنع الصرف ؛ لأنَّهُ يقوم مقام علتين ، فإنَّ سميت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة وأشباه العجمة ؛ لأنَّهُ دخل في الآحاد مثلاً دخل الأعجمي في كلام العرب " ⁵ .

ويرى الأشموني أنَّ علة منع هذا الجمع من الصرف : " خروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق من الصرف . ووجه خروجه عن صيغ

¹ - شرح جمل الزجاجي : 2 / 216 .

² - الكتاب : 3 / 227 .

³ - المقتضب : 3 / 327 .

⁴ - انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 46 ، وشرح المفصل : 1 / 59 .

⁵ - شرح جمل الزجاجي : 3 / 218 .

الآحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقاً كيماً وشام فإن أصلهما يمانى وشامى فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديراً نحو : تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل¹ .

ومما لاشك فيه أن النحاة قد بذلوا قصارى جهدهم في تعليل منع هذا الجمع من الصرف ؛ ليحافظوا على قواعدهم التي قعدوها من الانهيار ، ولكن الناظر في الشواهد النحوية يجد أمثلة كثيرة صرفت ما جاء على هذا الجمع دون علة سوى أنه لغة فصيحة صرفت الممنوع من الصرف ، فقد ورد في القرآن الكريم شواهد صُرِفَ فيها هذا الجمع نحو (سلاسل ، وقوارير) بالإضافة إلى الشواهد الشعرية . وهو ما سيذكره الباحث في ما بعد .

وقد حاول النحاة أن يجدوا تخريجاً لهذا الشواهد فعللوا صرفها في القرآن الكريم للتناسب ، وما جاء مصروفاً في الشعر فعلته - عندهم - إقامة الوزن ، والحق أن هذا التخريج يفتقر إلى الحجة والبرهان ، فليس كل ما صُرِفَ كان للتناسب ، أو للضرورة وقد تنبه لهذه الشواهد بعض النحاة ممّا دفعهم إلى القول بجواز صرف هذا الجمع في الاختيار شعراً أو نثراً ، حتى قال راجزهم :

وَالصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيرًا حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرًا²
وقد ذكر الأخفش أن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف مطلقاً³ ، وسيأتي

في الفصول القادمة شواهد صرف ما لا ينصرف .

¹ - شرح الأشموني : 3 / 145 .

² - البحر المحيط : 8 / 394 ، روح المعاني : 13 / 68 .

³ - انظر : الخصائص : 2 / 98 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2 / 891

شرح الأشموني : 2 / 542 .

العلم المؤنث

يرى النحاة أنَّ العلم المؤنث يُمنع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، سواء أكان العلم مؤنثاً تأنيثاً معنوياً أم مؤنثاً تأنيثاً لفظياً ، ويعلل النحاة منع العلم المؤنث من الصرف بأنَّ " التأنيث فرع من التذكير ، والتذكير هو الأصل " ¹ .

واختلف النحاة في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، فذهب فريق من النحاة إلى جواز صرفه ، إذ إنَّه علم خفيف في النطق ، بينما يرى بعض النحاة أنَّه ممنوع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ويؤكد ذلك سيبويه بقوله : " اعلم أنَّ كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ، فإنَّ سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً غالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه . وترك الصرف أجود " ² . وقد ذكر الزمخشري أنَّ العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط " منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه " ³ .

ويستشهد النحاة على هاتين اللغتين في صرف العلم المؤنث الساكن الوسط بقول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُغْذَّ دَعْدُ بِالْعَلْبِ ⁴
 ويرى الباحث أنَّ منع (دعد) الثانية من الصرف لم يكن لغة بل مُنِعَتْ من الصرف للمحافظة على الوزن ، فلو صرف الشاعر (دعد) الثانية لاختل الوزن . ويوضح ذلك التقطيع العروضي للشطر الثاني .

¹ - ما ينصرف وما لا ينصرف : 49 ، المقتضب : 3 / 350 .

² - الكتاب : 3 / 240 .

³ - المفصل في صنعة الإعراب : 28 .

⁴ - شرح ديوان جرير : 65 ، الكتاب : 3 / 241 ، المقتضب : 3 / 350 ، شرح المفصل : 1 / 70 .

دَعْدُنْ وَلَمْ	تُعْذَ دَعْدُ	بِلْعَلْبِي
° / / ° / ° /	/ ° / / ° /	° / / / ° /
مُسْتَفْعِلُنْ	مَفْعَلَاتُ	مُسْتَعْلُنْ

ويرى السيرافي أنَّ العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صُرِفَ ؛ " لِأَنَّ هذا الاسم قد

بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات ، فقاومت خفتها أحد الثقليْن " ¹ .

أمَّا الأسماء المؤنثة الدالة على أسماء القبائل ، أو الأحياء ، أو البلدان فهي ممنوعة من الصرف قولاً واحداً ، فقد أجمع النحاة على منع الاسم الدال على القبائل أو الأحياء أو البلدان ؛ للعلمية والتأنيث ، فإنَّ وَرَدَ في كلام العرب اسم من هذه الأسماء مصروفاً فيعمل النحاة صرفه بأنَّه علم يدل على اسم مذكر .

ويرى الباحث أنَّ ثمة شواهد وَرَدَ فيها العلم المؤنث مصروفاً ، وقد اجتمعت فيه علتان من علل الممنوع من الصرف العلمية والتأنيث ، وقد وردت هذه الشواهد في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وفي الشعر العربي ، ففي القرآن الكريم صُرِفَ (عاد) كقوله تعالى : " كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ " ² . وهو ما سيتناوله الباحث في الفصول اللاحقة .

العلم الأعجمي

قال اللغويون : العُجْمُ بالضم وبالتحريك خلاف العرب ، والعُجْمَةُ في اللسان بضم العين لَكَنَةً ، وعدم فصاحة ، والأعجمُ مَنْ لَا يُفْصِحُ ، وأمَّا العَجَمِيُّ : مَنْ جِنْسُهُ الْعَجَمُ وَإِنْ أَفْصَحَ ، وجمعه : عَجَمٌ ، والجمع عجم كعربي وعرب ³ .

¹ - شرح الكتاب : 4 / 12 .

² - سورة الشعراء : 26 : 123 .

³ - انظر : العين ، وتهذيب اللغة ، والمحيط في اللغة ، و الصحاح ، ولسان العرب ، والمصباح المنير والقاموس المحيط : مادة (عجم) .

وقد ذكر أبو حيان أنَّ الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام¹ :

- قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن
- حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو : درهم وبهرج .
- وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر² في القسم الذي قبله نحو
آجر³ وسفسير⁴ .

- وقسم تركوه غير مغير ، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها ، وما ألحقوه بها عد منها ، مثال الأول : خراسان ، لا يثبت به فعالان ، ومثال الثاني : خرم الحق بسلم وكرم الحق بقمقم .

ونقل السيوطي عن النحاة علامات يُعرف بها الاسم الأعجمي ، فيقول : " قال أئمة

العربية : تُعرف عُجْمَة الاسم بوجوه :

أحدها : النَّقْلُ بَأَنْ يَنْقُلَ ذَلِكَ أَحَدُ أئمة العربية .

الثاني : خروجُه عن أوزان الأسماء العربية نحو : إِرْيَسَم ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْوِزْنَ مَفْقُودٌ

في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ نُونٌ ثُمَّ رَاءٌ نَحْوُ : نَرْجَس⁵ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ زَايٌ بَعْدَ دَالٍ نَحْوُ : مَهْنَز ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ .

¹ - المزهر : 1 / 269 .

² - هكذا وردت في المصدر ، والصواب (فلا يُعدُّ فيه ما يُعدُّ في القسم الذي قبله ...) ؛ لأنَّ العِبْرَ جمعُ عِبْرَةٍ وهي كالمَوْعِظَةِ مما يَتَّعِظُ به الإنسان وَيَعْمَلُ به وَيَعْتَبِرُ لِيَسْتَدِلَّ به على غيره والعِبْرَةُ الاعتبارُ بما مضى . لسان العرب : (مادة عبر) .

³ - الأجر : طَبِخُ الطَّيْنِ الْوَاحِدَةِ بِالْهَاءِ أَجْرَةٌ وَأَجْرَةٌ وَأَجْرَةٌ . اللسان : مادة (أجر) .

⁴ - السفسير : هو الذي يقوم على الإبل ويصلح شأنها . اللسان : مادة (سفسر) .

⁵ - النَرْجِسُ بالكسر من الرياحين ، وهو دخيل ونرجس أحسن إذا أعرب ، وهي كلمة يونانية . اللسان : مادة (نرجس) .

الخامس : أن يجتمع فيها الصاد والجيم نحو : الصَّوْلُجَان¹ ، والجص² .

السادس : أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو : المنجنيق .

السابع : أن يكون خُماسياً ورُبَاعياً عارياً عن حروف الذَّلَاقَةِ ، وهي الباء، والراء، والفاء واللام ، والميم ، والنون ، فإنه متى كان عربياً ، فلا بُدَّ أن يكون فيه شيء منها نحو سَفَرَجَل وقُدْعَمِل³ ، وقِرْطَعَب⁴ ، وجَحْمَرَش⁵ 6 .

يرى المبرد أن العلم الأعجمي مُنِعَ من الصرف " لامنتاعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه ، وذلك نحو: إسحق ، ويعقوب ، وفرعون ، وقارون ؛ لأنك لا تقول : الفرعون " 7 .

ويتبين مما سبق أن النحاة قد عللوا منع العلم الأعجمي من الصرف ؛ لنقله في اللفظ وأجازوا صرف العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط ؛ لخفته في اللفظ .

ويميل الباحث إلى القول : إنَّ تعليل منع العلم الأعجمي من الصرف ؛ لنقله في اللفظ تعليل بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إذ إنَّ النحاة أنفسهم أجازوا تتوين العلم الأعجمي إنَّ كان نكرة فيقولون : جاء إبراهيم ، ويقصدون به شخصاً ما اسمه إبراهيم ، فهو عندهم نكرة

¹ - الصَّوْلُجَان من الإبل والدَّوَابِّ الشديد الصُّلْب قال في ظَهْرِ صَوْلْجَان الْقَرَى لِلْمُتَطَيِّ وعَصاً صَوْلْجَانَةً كَزَّةً وَنَخْلَةً صَوْلْجَانَةً كَزَّةً السَّعْف والصَّوْلُجَان الصَّوْلُجَان . اللسان : مادة (صوج) .

² - الجصُّ والجصُّ معروف الذي يُطْلَى به وهو معرب . اللسان : مادة (جصص) .

³ - القُدْعَمِل ، والقُدْعَمِلَة القصير الضخم من الإبل مرخَّم بترك الباعين ، والقُدْعَمِلَة الناقة القصيرة . وما في السماء قُدْعَمِلَة أي شيء من السحاب وهو الشيء اليسير مما كان . اللسان : مادة (قذعمل) .

⁴ - ما عليه قِرْطَعَبَةٌ أي قِطْعَةٌ خِرْقَةٍ وما له قِرْطَعَبَةٌ أي ما له شيء . اللسان : مادة (قرطعب) .

⁵ - الجَحْمَرِش من النساء الثقيلة السميكة والجَحْمَرِش أيضاً العجوز الكبيرة . اللسان : مادة (جحمرش) .

⁶ - المزهر : 1 / 270 .

⁷ - المقتضب : 3 / 325 .

لأنَّه لا يدل على علم معين ، بل يدل على شخص من الأشخاص ممن تسمى باسم إبراهيم فإنَّ أرادوا التعيين قالوا : جاء إبراهيم ، فمنعوه من الصرف ؛ للعلمية والعجمة .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل تتوين العلم الأعجمي تتوين تمكين أم تتوين تنكير؟ فإنَّ كان تتوين تمكين فهذا يدلُّ على أنَّ العلم الأعجمي مصروف ، وإنَّ كان التتوين تتوين تنكير ، وأنَّ العلم الأعجمي نكرة ؛ لأنَّه نوَّن ، فهذا القول بعيد عن الواقع اللغوي وعن أقوال النحاة ؛ إذ إنَّ النحاة أجمعوا على أنَّ تتوين التنكير " هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها قياساً في باب العلم المختوم بـ (ويه) ، وهذا معنى قولهم يطرد في تتوين التنكير في كل اسم مبني مختوم بـ (ويه) كسيبويه ، ونفطويه ، وسماعاً في باب اسم الفعل مطلقاً ، وفي اسم الصوت ¹ . ويؤكد ذلك ابن هشام فيرى أنَّ التتوين اللاحق للأسماء المعربة " تتوين تمكين لا تتوين تنكير كما يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التتوين بعينه مع زوال التنكير ² .

وبناء على ما سبق ؛ فإنَّ الباحث يميل إلى القول : إنَّ التتوين اللاحق للعلم الأعجمي تتوين تمكين ، وليس تتوين تنكير ؛ لأنَّ العلم الأعجمي اسم معرب ، والاسم المعرب يلحقه تتوين التمكين ؛ للدلالة على تمكنه من الاسمية . ومما يؤكد ذلك ورود العلم الأعجمي منوناً في الشواهد النحوية ، فقد ورد العلم الأعجمي منوناً في قراءة الأعمش ، والأشهب العقيلي في قول تعالى : " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا " ³ .

¹ - الموضح المبين لأقسام التتوين : 53 ، وانظر : مغني اللبيب : 2 / 392

و شرح الأشموني : 1 / 31 ، الجنى الداني : 145 ، أوضح المسالك : 1 / 15 .

² - مغني اللبيب : 2 / 393 .

³ - سورة نوح : 71 : 23 .

وورد العلم الأعجمي منوناً في الشعر العربي ، كقول جرير :

قَيْسَ الْبَرَاكِمْ شَرُّ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ أَخْزَاهُمْ رَبُّ جَبْرِيلَ وَمِيكَالٍ¹

البحر البسيط

وسيتناقش الباحث هذه الشواهد في مظانها من هذه الدراسة .

العلم المعدول

العدل عند أهل اللغة تَقْوِيمُكَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ حَتَّى تَجْعَلَهُ لَهُ مِثْلًا² .

أَمَّا عند النحاة فهو " إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع "³ .

ويعرف ابن السراج العدل بقوله : " أَنْ يُسْتَقَّ مِنَ الْأَسْمِ الْفَرْعُ الشَّائِعِ اسْمٌ وَيُغَيَّرُ بِنَاوِهِ

إِمَّا لِإِزَالَةِ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يُسَمَّى بِهِ . فَأَمَّا الَّذِي عُدِلَ لِإِزَالَةِ مَعْنَى ، فَمِثْنَى وَثَلَاثَ

وَرَبَاعَ وَأَحَادَ ، فَهَذَا عُدِلَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ عَنْ مَعْنَى اثْنَيْنِ إِلَى مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَعَنْ لَفْظِ اثْنَيْنِ

إِلَى لَفْظِ مِثْنَى ، فَأَمَّا مَا عُدِلَ فِي حَالِ التَّعْرِيفِ ، فَنَحْوُ : عُمَرُ ، وَزُفَرٌ ، وَقُتْمٌ⁴ .

ويمنع النحاة العلم المعدول من الصرف ؛ لاجتماع علتين : إحداهما معنوية

والأخرى لفظية ، وهاتان علتان هما : العلمية والعدل ، فمتى اجتمعت في الاسم هاتان

العلتان مُنِعَ من الصرف عند النحاة .

وعلة العدل عند النحاة علة مفترضة ، ويؤكد ذلك أبو حيان بقوله : " وهذه الأسماء

التي ذكرناها كلها أعلام عُدِلَتْ تَقْدِيرًا عَنْ فَاعِلٍ إِلَّا ثَعْلَ فَعِنَ أَفْعَلُ ، وَلَوْ كَانَتْ صِفَاتٍ كَحُطَمَ

وَلُبِدَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَاهَا مَعْدُولَةً لِأَمْرِ نَجْهَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ يَغْلِبُ عَلَيْهَا

النَّقْلُ ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ فَجُعِلَ عَمْرٌ مَعْدُولًا عَنْ عَامِرِ الْعِلْمِ الْمُنْقُولِ

¹ - ديوان جرير : 338 .

² - انظر : تهذيب اللغة ، لسان العرب ، تاج العروس : مادة (عدل) .

³ - الخصائص : 1 / 103 .

⁴ - الأصول في النحو : 2 / 89 .

من الصفة ، فإن ورد فعل مصروفًا ، وهو علم علمنا أنه غير معدول كأدب¹ ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه أو مرتجلاً² .

ويرى الباحث أن تعليل النحاة لمنع هذه الأعلام من الصرف تعليل يفتقد إلى الدليل العلمي ؛ إذ إن النحاة عدّوا منع هذه الأعلام من الصرف دليلاً على أنها أعلام معدولة وعدّوا صرفها دليلاً على أنها غير معدولة . وقد وردت شواهد صرفت العلم المعدول كقوله تعالى : " إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى " ³ وهذه القراءة متواترة وهي قراءة الأئمة : ابن عامر الشامي ، والكسائي⁴ .

العلم الموازن للفعل

عبر سيبويه عن العلم الموازن للفعل بقوله : " ومما يُترك صرفه ؛ لأنه يشبه الفعل ولا يُجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بثبوت ، نحو تتضّب ، فإنما التاء زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء ؛ لأنه ليس في الكلام فعّل⁵ .

والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع : " أحدها : الوزن الذي يخصُّ الفعل كـ (خَضَمَ) لمكان ، و (شَمَرَ) لفرس ، و (دُئِلَ) لقبيلة ، وكـ (انْطَلَقَ) ، و (اسْتَخْرَجَ) و (تَقَاتَلَ) أعلاماً ، والثاني : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لكونه غالباً فيه ، كـ (ائْتَمَدَ) و (اِصْبَعَ)

¹ - أبو قبيلة من حمير وهو أدب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . اللسان : مادة (أدب)

² - همع الهوامع : 1 / 88 .

³ - سورة طه : 12 . ومنها قوله تعالى : " إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى " سورة النازعات : 16 .

⁴ - السبعة : 417 ، إعراب القرآن : 3 / 24 ، التذكرة في القراءات : 358 ، حجة القراءات : 451 التيسير في القراءات : 122 ، المستنير في القراءات العشر : 2 / 288 ، التبيان في إعراب القرآن : 2 / 180 ، النشر في القراءات : 2 / 240 ، إرشاد العقل السليم : 9 / 99 ، التنبصرة في القراءات : 716 الكشف عن أوجه القراءات السبع : 2 / 96 ، البدور الزاهرة : 206 .

⁵ - الكتاب : 3 / 196 .

و (أُبْلِمُ¹) أعلاماً ، فإنَّ وجودَ مُوَازِنِها في الفعلِ أَكْثَرُ كالأمر من ضرب ، وذهب ، وكتب
والثالثُ : الوزنُ الذي به الفعلُ أُولَى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ، ولا تدل في الاسم
نحو : أَفْكَلٌ² ، وأكْلَبٌ³ ، فإنَّ الهمزة فيهما لا تدلُّ ، وهي في مُوَازِنِهما من الفعل نحو : أَذْهَبُ
وأَكْتُبُ دالة على المتكلم⁴.

وعَلَّ سيبويه منع العلم الموازن للفعل بقوله : " وإنَّما صارت هذه الأسماء بهذه
المنزلة ؛ لأنَّهم كأنَّهم ليس أصلُ الأسماء عندهم على أن تكونَ في أولِّها الزوائد ، وتكونَ
على هذا البناء . ألا ترى أنْ تَفْعَلُ وَيَفْعَلُ في الأسماء قليل . وكان هذا البناء إنَّما هو
في الأصل للفعل ، فلمَّا صار في موضع قد يُسْتَقَلُّ فيه التتوين استنقلوا فيه ما استنقلوا فيما
هو أُولَى بهذا البناء منه . والموضع الذي يستنقل فيه التتوين المعرفة . ألا ترى أكثر ما
لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة⁵ .

وقد وردت شواهد صرفت العلم الموازن للفعل من غير ضرورة أوجبت صرفه
ومن هذه الشواهد التي صرفت العلم الموازن للفعل صرف (يزيد) كقول سويد اليشكري :

فَمِنَّا يَزِيدٌ إِذْ تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ فَلَمْ تَفْرِحُوهُ الْمَرْزُبَانُ الْمُسَوَّرُ⁶ البحر الطويل

¹ - رجل أْبْلِمُ أي غَلِيطُ الشفتين . وفيه ثلاثُ لغات أْبْلَمُ وأْبْلُمُ وإبْلِمُ والواحدة بالهاء اللسان : مادة (بلم) .
² - أَفْكَلٌ الأَفْكَلُ بالفتح الرَّعْدَةُ من بَرْدٍ أو خوف قال : ولا يُبْنَى منه فَعْلٌ وهمزته زائدة ووزنه أَفْعَلٌ ، ولهذا
إذا سَمِيتَ به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل وفي حديث عائشة فَأَخَذَنِي أَفْكَلٌ فارتعدت من شدة الغيرة .
اللسان : مادة (أفكل) .

³ - الْكَلْبُ طَرَفُ الْأَكْمَةِ وَالْكَلْبَةُ حَانُوتُ الْخَمَارِ عن أبي حنيفة وَكَلَبٌ وَبَنُو كَلَبٍ وَبَنُو أَكْلَبٍ وَبَنُو كَلْبَةَ كُلِّهَا
قبائلُ . اللسان : مادة (كلب) .

⁴ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4 / 116 .

⁵ - الكتاب : 3 / 197 .

⁶ - الأغاني : 13 / 119 .

العلم المركب

عرّفه سيبويه بقوله : " هذا باب الشئيين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة

اسم واحد كعَيْضَمُوزٍ¹ ، وَعَنْتَرَيْسٍ² ، وذلك نحو : حَضْرَمَوْتٍ ، وَبَعْلَبَكَّ³ .

وقد ذكر النحاة للعلم المركب ثلاث لغات⁴ :

1. أن تكون هذه الأسماء معربة ، فيُبنى الجزء الأوّل على الفتح ما لم يكن آخره ياء فإن كان آخر الاسم الأوّل ياء ، بُني على السكون نحو : معدي كرب ، وتجعل الإعراب على الاسم الثاني .

2. أن تُضيف الجزء الأوّل ، وتجعل الإعراب في آخره ، فنقول : هذا معدٌ يكرب وقد أجاز النحاة هذا الوجه ؛ لأنّ أحد الاسمين غير الآخر ، فجاز أن تُشَبَّههُ بالمضاف والمضاف إليه ؛ لأنّ الاسمين جميعاً هما لشخص واحد .

3. يترك الجزء الأوّل على حاله قبل التركيب من السكون أو الحركة ، فلا يتغير ولا يجري عليه إعراب أو بناء ، ويُنظر إليه على أنّه جزء من كلمة ، وليس كلمة مستقلة ويتصل بالجزء الثاني كتابة إن أمكن وصل حروفهما الهجائية ، ويعامل معاملة الاسم الممنوع من الصرف .

ويُعَلَّل المبرد منع العلم المركب من الصرف ؛ " لأنّهما جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه

هاء التأنيث ؛ لأنّ الهاء ضُمَّتْ إلى اسم كان مذكراً قبل لحاقها ، فترك آخره مفتوحاً " ⁵ .

¹ - العَيْضَمُوزُ العجوز الكبيرة . اللسان : مادة (عضمز)

² - الْعَنْتَرَيْسُ الشجاع . اللسان : مادة (عترس) .

³ - الكتاب : 3 / 296 .

⁴ - انظر : الكتاب 3 / 297 وما بعدها ، وما ينصرف وما لا ينصرف : 102 ، وعلل النحو : 466

وشرح الأشموني : 2 / 524 ، والنحو الوفي : 4 / 227 .

⁵ - المقتضب : 2 / 337 .

ويبدو أنَّ من العرب مَنْ عامل هذه الأسماء معاملة الأسماء المتمكنة ، فيرى ابن جني أنَّ العرب قد تدرجت في استعمال هذه الأسماء ، فيقول : " ومن التدرج قولهم هذا حضر موتٍ بالإضافة على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه ، ثُمَّ تدرجوا من هذا إلى التركيب ، فقالوا : هذا حضر موتٌ ، ثُمَّ تدرجوا من هذا إلى أنَّ صاغوهما جميعاً صياغة المفرد ، فقالوا : هذا حضر موتٌ ، فجري لذلك مجرى عَصْرُفُوط¹ ، وَيَسْتَعُور² "3.

ويرى النحاة أنَّ العلم المركب ممنوع من الصرف ؛ لاجتماع علتين هما : العلمية والتركيب إلاَّ أنه قد وردت شواهد نحوية خالفت قاعدة الممنوع من الصرف ، فصرفت العلم المركب ، ومن هذه الشواهد صرف (حضر موت) كقول الأقيشر الأسدي :

حَضْرَمَوْتُ فَتَشَّتْ أَحْسَابُنَا وَإِلَيْنَا حَضْرَمَوْتُ تَنْتَسِبُ⁴ البحر الرمل

وهو ما سيأتي ذكره .

العلم المختوم بألف ونون زائدتين

يُمنع العلم من الصرف إذا كان مختوماً بألف ونون زائدتين ، فإن كانت الألف والنون حرفين أصليين ، أو كانت النون أصلية ، فإنَّ العلم يكون - عندئذٍ - مصروفاً " ويستدل النحاة على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدمهما ثلاثة أحرف أصلية أو أكثر ، أمَّا إذا تقدمهما حرف أصلي واحد نحو : بان ، أو حرفان أصليان نحو : ضمان فالحكم أنَّ النون غير مزيدة ، ولذلك لا يُمنع العلم من الصرف "5 .

1 - العَصْرُفُوطُ : دويبة بيضاء ناعمة . اللسان : مادة (عَصْرُفُط) .

2 - الْيَسْتَعُورُ : شجر تصنع منه المساويك ، ومساويكه أشدُّ المساويك إنقاعاً لِلثَّغْرِ ، وتبييضاً له ومنابتة بالسَّراة . اللسان : مادة (يستعر) .

3 - الخصائص : 1 / 353 .

4 - الأغاني : 11 / 168 .

5 - الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : 144 .

فإن كان الاسم المختوم بألف ونون زائدتين قد تقدمهما حرفان ثانيهما مشدد ، نحو طحَّان ، سَمَّان ، تَبَّان ، فإنَّ للنحاة مذهبين : أحدهما يعد النون حرفاً أصلياً فيصرف العلم لعدم اجتماع العلتين المانعتين للصرف : العلمية والألف والنون الزائدتين ، والمذهب الثاني يرى أنَّ الألف والنون حرفان زائدان ، والعلم ممنوع من الصرف لاجتماع العلتين العلمية والألف والنون الزائدتين ، ويؤكد ذلك سيبويه بقوله : " وإذا سميت رجلاً : طحَّان¹ أو سَمَّان من السمن ، أو تَبَّان من التبن ، صرفته في المعرفة والنكرة ؛ لأنها نونٌ من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حمَّاد² .

الوصف المختوم بالألف والنون الزائدتين

وقد عبّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وعجلان ، وأشباهاها³ .

وقد علّل النحاة منع الوصف المختوم بألف ونون زائدتين ، ويؤكد ذلك ما قرره سيبويه بقوله : " وذلك لأنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحريك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أنَّ حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ، ولمؤنث سكران بناءً على حِدّة كما كان لمذكر حمراء بناءً على حِدّة ، فلمّا ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها⁴ .

¹ - الطح أن تَضَعَ عَقَبَكَ على شيء ثم تَسَحَّجَه قال الكسائي : طَحَّانُ فَعْلَانُ من الطَّحَّ ملحوق بباب فَعْلَانُ وفَعْلَى وهو السَّحْجُ . اللسان : مادة : طحح .

² - الكتاب : 3 / 217 .

³ - المرجع السابق : 3 / 215 ، وما بعدها .

⁴ - الكتاب : 3 / 215 ، انظر : المقتضب : 3 / 235 ، و ما ينصرف وما لا ينصرف : 35 وشرح المفصل : 1 / 66 .

وذكر النحاة أنَّ ثمة لغة تصرف الوصف المختوم بألف والنون زائدتين ونسبوا هذه اللغة لبني أسد ويؤكد ذلك ما قرره اللغويون بقولهم : ولغة في بني أسد سَكَرَانَةٌ وَالْجَمْعُ سَكَارَى بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا لُغَةٌ¹ . ونحو : ورجل غَضْبَانٌ وامرأة غَضْبَى ، ولغة في بني أسد غَضْبَانَةٌ وَمَلَانَةٌ وَأَشْبَاهُهُمَا² .

وقد ذكر ابن قتيبة أنَّ " ما كان من النعوت على فَعْلَانٍ ؛ فالأنثى (فعلى) ، هذا هو الأكثر نحو : غَضْبَانٌ وَغَضْبَى ، و " سَكَرَانٌ وَسَكَرَى ، وبعضهم يقول : سَكَرَانَةٌ وَغَضْبَانَةٌ³ . وقد وردت شواهد نحوية صرفت الوصف المختوم بألف ونون زائدتين ، ومن هذه الشواهد ما رواه الطبراني من حديث أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مَا أَمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ"⁴ .

الوصف الذي على وزن الفعل

وقد عبّر عنه سيبويه بقوله : " باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة "⁵ .

ويعلّل النحاة منع الوصف الذي على وزن الفعل ؛ بِأَنَّهُ شَابَهَ الْأَفْعَالَ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْوِزْنِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ نَعَتْ ، فَاسْتَقْلَوْا التَّنْوِينَ فِيهِ ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا قَرَّرَهُ سَيْبَوِيهِ

¹ - انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغة ، المخصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس : مادة : (سكر) .

² - انظر : العين ، تهذيب اللغة ، جمهرة اللغة ، المحيط في اللغة ، الصحاح في اللغة ، المخصص لسان العرب ، القاموس المحيط ، تاج العروس : مادة : (غضب) .

³ - أدب الكاتب : 372 .

⁴ - المعجم الكبير : 1 / 259 ، رقم الحديث 751 .

⁵ - الكتاب : 3 / 213 .

بقوله : " اعلم أَنَّ أَفْعَلَ إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أَذْهَبُ وَأَعْلَمُ ، قلتُ : فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة ؟ فقال : لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستقلوا التتوين فيه كما استقلوه في الأفعال ، وأرادوا أَنْ يكون في الاستئصال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعةً ، وذلك نحو : أَخْضَرَ وَأَحْمَرَ ، وَأَسْوَدَ ، وَأَبْيَضَ ، وَآدَرَ¹ 2" .

وقد وردت كلمات على وزن الفعل ممنوعة من الصرف حيناً ، ومصرفة حيناً آخر ومن هذه الكلمات : أَجْدَلُ ، وَأَخِيلُ ، وَأَفْعَى ، وَأُدْهِمُ ، وهو ما كان على وزن أَفْعَلُ ، وقد عبّر عنه سيبويه بقوله : " هذا باب ما كان من أَفْعَلِ صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وذلك : أَجْدَلُ وَأَخِيلُ وَأَفْعَى ، فأجود ذلك أَنْ يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ؛ وذلك لأنَّ الجدَلَ شدة الخلق ، فصار أَجْدَلُ عندهم بمنزلة شديدٍ ، أَمَّا أَخِيلُ فجعلوه أَفْعَلُ من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه وعلى هذا المثال جاء أَفْعَى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر ، وأَمَّا أُدْهِمُ إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب³ .

الوصف المعدول

العدل يكون في الصفات ، فيكون في الأعداد التي على وزن (فَعَال) و (مَفْعَل) وقد ذكر السيوطي أَنَّ " المسموع من ذلك أحاد ومَوْحَدٌ وتُثَاءٌ ومُتْنَى وثلاث ومُتَلَثٌ ورباع

¹ - الأثرة بالضم نفخة في الخصية . اللسان : مادة (أدَرَ) .

² - الكتاب : 3 / 193 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 6 ، المقتضب : 3 / 311 .

³ - الكتاب : 3 / 200 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 11 .

وَمَرْبَعٌ وَخُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ¹ ، وقد اختلف النحاة في غير المسموع " هل يقاس عليها سُدَّاسٌ وَمَسْدَسٌ وَسُبَاعٌ وَمَسْبَعٌ وَثَمَانٌ وَمَثْمَنٌ وَتُسَاعٌ وَمَتَسَعٌ على ثلاثة مذاهب : أحدها لا ، وعليه البصريون ؛ لأنَّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ، والثاني : نعم وعليه الكوفيون والزجاج ؛ لوضوح طريق القياس فيه ، والثالث : يقاس على ما سمع من فُعال لكثرتِه دون مَفْعَل ؛ لقولته² .

ويُبين النحاة أنَّ سبب منع الوصف المعدول من الصرف العدل ، ويؤكد ذلك ما قرره الزجاج بقوله : " اعلم أنَّ جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة وإنَّما ترك صرفه ؛ لأنَّه عُدِلَ به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، فاجتمع فيه : أنَّه معدول عن هذا المعنى ، وأنَّه صفة لا تستعمل معدولاً إلى صفة³ .

وأنشد خلف الأحمر أبياتاً بنى فيها قائلها فعلاً من أحادٍ إلى عُشَارٍ :

ومضى القومُ إلى القو	م أحادٍ واثنائ ⁴
وثلاثاً ورباعاً	وخماساً فأطعنا
وسُدَّاساً وسُبَّاعاً	وثماناً فاجتَلَدْنَا
وتُسَاعاً وعُشَاراً	فأصَبْنَا وأصَبْنَا ⁵

¹ - همع الهوامع : 1 / 83 ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : 44 .

² - همع الهوامع : 1 / 84 .

³ - ما ينصرف وما لا ينصرف : 44 .

⁴ - هكذا وردت الرواية في المصدر ، وربما تكون الرواية أحاداً وثناءً ؛ لكي يستقيم الوزن ، والأبيات على وزن مجزوء الرمل .

⁵ - المزهر : 1 / 179 ، همع الهوامع : 1 / 85 ، الدرر اللوامع على همع الهوامع : 1 / 93 .

وذكر السيوطي أنَّ الفراء أجاز " صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء أي منكرة بناء على رأيه أنَّها معرفة بنية الإضافة تقبل التثكير ، قال : تقول العرب : ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً والجمهور على خلافه ¹ .

كما منع النحاة الوصف المعدول في كلمة (آخر) جمع (أخرى) ، و (أخرى) مؤنث (آخر) ، ويعلل سيبويه منع (آخر) من الصرف ؛ بأنَّها معدولة عن (الآخر) فيقول : " قلت : فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأنَّ آخرَ خالفت أخواتها وأصلها ، وإنَّما هي بمنزلة : الطول والوسط والكبر ، لا يكنَّ صفةً إلا وفيهن ألف ولام فتوصف بهنَّ المعرفة . ألا ترى أنَّك لا تقول : نسوةٌ صُغرٌ ، ولا هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلمَّا خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها ² .

الاسم المختوم بألف التانيث المقصورة أو الممدودة

يسميه سيبويه " باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ³ ، ويمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهياً بألف التانيث المقصورة أو الممدودة سواء أكان علماً أم غير ذلك .

ويُعلَّل سيبويه منع الاسم المختوم بألف التانيث بقوله : " وذاك أنَّهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتانيث ⁴ .

¹ - همع الهوامع : 1 / 86 ، شرح الأشموني : 2 / 517 .

² - الكتاب : 3 / 224 .

³ - المرجع السابق : 3 / 210 .

⁴ - الكتاب : 3 / 211 . شرح الكتاب : 3 / 477 ، ما ينصرف وما لا ينصرف : 26 .

وقد ذكر سيبويه كلمات وردت فيها لغتان عن العرب ، فلغة تمنعها من الصرف ولغة تصرفها ، ومن هذه الكلمات ذفرى ، وتترى ، فيقول : " فأما ذفرى فقد اختلفت فيها العرب ، فيقولون : هذه ذفرى¹ أسيلة ، ويقول بعضهم : هذه ذفرى أسيلة ، وهي أقلهما جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، كما أنَّ واو جدول بتلك المنزلة ، وكذلك : تترى فيها لغتان² .

ومذهب سيبويه جواز صرف ما كان على وزن (فعلى أو فعلى) ، إذ يقول : " كل فعلى أو فعلى فلم يُنَوَّنْ ؛ لأنَّ هذا الحرف مثال . فإنَّ شئتُ أنثته ، وجعلت الألف للتأنيث وإنَّ شئتُ صرفت ، وجعلت الألف لغير التأنيث³ .

وقد وردت شواهد صرفت العلم المختوم بألف التأنيث كصرف (فرادى) وهي قراءة أبي حيوة وعيسى بن عمر⁴ منها قوله تعالى : " وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ⁵ . وقد سُمِعَ عن العرب صرفهم الاسم المختوم بألف مقصورة كقول المتلم المري :

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ فَجَاعِلٌ أَجراً لآخرَةٍ وَدُنْيَا تَنْفَعُ⁶
البحر الكامل

والحق أنَّ الاسم المقصور لا تظهر عليه الحركات الإعرابية الثلاثة ، فهو يعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها التعذر ، ويؤكد ذلك الدكتور هلال ناجي بقوله : " وأرى أنه لا داعي لذكر ما فيه ألف تأنيث مقصورة بين الكلمات الممنوعة من الصرف ، بسبب أنَّ الحركات لا تظهر عليها أصلاً ، مثل : سلمى ، وحبل⁷ .

¹ - ذفرى : الموضع الذي يَعْرِقُ من البعير خلف الأذن . اللسان : مادة (ذفر) .

² - الكتاب : 3 / 211 .

³ - المرجع السابق : 3 / 205 .

⁴ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز : 3 / 164 ، مختصر في شواذ القرآن : 44 .

⁵ - سورة الأنعام : 94 .

⁶ - شرح الأشموني : 2 / 542 ، خزانة الأدب : 8 / 297 ، المقاصد النحوية : 3 / 339

حاشية الخصري على شرح ابن عقيل : 2 / 109 .

⁷ - في تيسير تعليم مباحث النحو : 75 .